

الإفصاح المحاسبي

دكتور/ محمود عبد الرحمن
دكتوراه الفلسفة فى المحاسبة
قسم المحاسبة و المراجعة
كلية التجارة – جامعة عين شمس

لقد زاد الإهتمام في العقود الأخيرة من بداية الستينات – بموضوع الإفصاح من الجهات بشكل كبير في قراراتها علي ما تنشره الشركات من المعلومات ، مما أدى لظهور وجهات نظر مختلفة حول مفهوم وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في القوائم المالية المنشورة وهذا لإختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة حيث يعرف الإفصاح بشكل عام بأنه عملية إيصال ونقل المعلومات التي أعدت في مرحلة القياس لمن يستخدمها ويوظفها ويحتاجها، سواء داخل الشركة أو خارجها ، بحيث يجب مراعاة أهمية المعلومات التي يفصح عنها ، والوقت الذي يتم فيه الإفصاح بأي وسيلة.

وعرف الإفصاح المحاسبي أيضاً بأنه إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة الإقتصادية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.

كما عرف الإفصاح المحاسبي علي أنه شمول التقارير المالية علي جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه "تقديم المعلومات والبيانات إلي المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في إتخاذ القرارات ، لذلك فهو يشمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد.

من خلال التعاريف السابقة نلاحظ أنها جميعاً ركزت علي ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل، بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الإعتماد عليها في إتخاذ القرار السليم إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلي مستخدميها فالتعريف الثاني أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات ، أما التعريف الثالث فقد ركز علي

المعلومات الضرورية فقط ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة المستخدم للمعلومات المحاسبية ، فالمستفيدون من القوائم المالية علي إختلاف مستواهم الثقافي والإقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك لابد من التمييز بين المستخدمين كما ورد في التعريف الرابع إذ أن وجود مستخدمين داخليين يقود إلي إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلي إدارة الوحدة الإقتصادية ، حيث يتم توصيل المعلومات إلي مستخدميها بدون أي صعوبة حيث يسهل ذلك الإتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلي إفصاح خارجي الذي يتجلي بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية.

أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

تكمن أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية في أهداف تلك القوائم والتقارير المالية وهي بصفة عامة توفر كل المعلومات التي من شأنها خدمة مستخدميها. ويلعب الإفصاح المحاسبي دوراً في تحقيق الآلية الخاصة بسوق رأس المال من حيث تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم ، فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالإستثمار وإقبال المدخرين علي تقديم أموالهم للمستثمرين . وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلاً في زيادة عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع وكذلك في زيادة حجم التعامل لهذه الأسهم يؤدي إلى إمكانية تشغيل المعلومات مثل تنبؤات المحللين الماليين، تنبؤات إدارة المشروعات من الأرباح المستقبلية ونشر المعلومات عن حالة الإقتصاد القومي مثل سعر الفائدة ومعدل التضخم وإذا تحققت كفاءة السوق المالي فإن ذلك سيؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة.

أما الهدف من الإفصاح المحاسبي يتمثل فيما يلي:

- عرض القوائم المالية إلى المستثمرين بصورة خالية من التشويش والتضليل في هذه القوائم.
- سرد كل المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للشركة بما يفيد مستخدميها.

المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية على المقومات التالية:

أولاً: تحديد المستخدم المستهدف لمعلومات التقارير المالية

تتعدد الفئات المستخدمة لمعلومات التقارير المالية، كما تختلف طرق إستخدامها لهذه المعلومات، وأن هذه الفئات المستخدمة للمعلومات سوف تساعد في تحديد خواص هذه المعلومات من حيث المحتوي أو من حيث الشكل، كما أن إختلاف إحتياجات الجهات المستفيدة من المعلومات تضع معدي القوائم المالية أمام خيارين الأول : إعداد قوائم المعلومات المحاسبية حسب تعدد حاجة الفئة المستخدمة وهذا يزيد تكلفة المعلومة، والثاني: إصدار قوائم المعلومات المحاسبية متعددة الأغراض تلبي حاجات المستخدمين وهذا الخيار غير واقعي لأنه سيجعل القوائم المالية كبيرة الحجم ومفرطة جداً في التفاصيل، ولحل هذه المشكلة فإن مهنة المحاسبة إفتترضت نوعين من المستثمرين- مستخدمي القوائم المالية .

مستثمر عادي ومستثمر واعي ، وقد إعتمدت لجنة الإستثمارات والبورصة (SEC) علي أن المستخدمين للمعلومات المحاسبية من النوع الأول وهذا خلال الفترة 1935إلي 1973 ، أما مجلس المعايير المحاسبية المالية (FASB) ومنذ تكوينها 1973 فقد أيدت النوع الثاني (مستثمر واعي ومحترف).

أما المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) نحا منحى أكثر شمولية في تحديد هوية المستخدم المستهدف بحيث لايبقي محصوراً بفئة معينة فقط من الفئات المستخدمة للتقارير المالية، بل يتعدي ذلك ليشمل مجموعة الفئات الرئيسية المستخدمة لهذه التقارير، وقد بنا موقفة علي مفهوم التقرير المالي متعدد الأغراض ، لذلك فقد إستقر الرأي النهائي في عالم مهنة المحاسبة علي أن المستخدم المستهدف لمعلومات التقارير المالية يتمثل في مجموعة الفئات التي يحتمل إستخدامها للتقارير المالية مع التركيز علي فئات المستثمرين الحاليين والمستثمرين المحتملين والدائنين.

ثانياً : تحديد أغراض إستخدام المعلومات المحاسبية

ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المالية بخاصية ملائمتها وتلنقي في هذا الإطار وجهتا نظر كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) التي عبرت عن وجهة نظرها في أحد تقاريرها لعام 1966 بالقول "في حين تعد الأهمية النسبية بمثابة المعيار الكمي الذي يحدد حجم أو كمية المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ، تعد الملائمة المعيار النوعي الذي يحدد طبيعة أو نوع المعلومات المحاسبية واجبة الإفصاح ، لذا تتطلب خاصية الملائمة وجود صلة وثيقة بين طريقة إعداد المعلومات والإفصاح عنها من جهة والغرض الرئيسي لإستخدامها من جهة أخرى "

لذلك لابد قبل تحديد ما إذا كانت المعلومات ملائمة أو غير ملائمة، يلزم تحديد الغرض الذي ستستخدم فيه ، أن المعلومات تكون ملائمة لمستخدمها في غرض بديل أو لمستخدم آخر .

ثالثاً : تحديد طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية الواجب الإفصاح عنها

تتمثل المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية الأساسية في قائمة المركز المالي ، وقائمة الدخل و قائمة التدفقات النقدية و قائمة التغير في حقوق الملكية بالإضافة إلي المعلومات التي تعرض في الملاحظات والإيضاحات والملاحق المرفقة بالقوائم المالية والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم ، حيث يتم إعداد القوائم المالية وفقاً لمجموعة من الافتراضات و الأعراف و المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

رابعاً : تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يمكن تصنيف أكثر الطرق شيوعاً في الإفصاح علي النحو التالي :

أ - **في صلب القوائم المالية** : يجب أن تظهر المعلومات الهامة والملائمة في صلب القوائم المالية ، فالأصول والالتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يجب أن يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية طالما يمكن قياس العمليات والتغيرات الأخرى بموثوقية ودرجة عالية من الدقة.

ب - **إستخدام المصطلحات والعرض** : تعتبر المصطلحات المستخدمة في وصف محتويات القوائم المالية كدرجة التفصيل فيها من الأمور الهامة في عملية الإفصاح، لأن ذلك يساعد القارئ في فهمها لإزالة الغموض عليها، وكلما كان التفصيل في عملية الإفصاح مناسبة وأكثر فائدة لإتخاذ القرارات فيجب إعطاؤها أولوية.

ج - **إستخدام الإيضاحات** أما م بنود القوائم المالية، المعلومة الإعتراضية أو بين قوسين: هذا في حالة ما إذا كانت البنود المدرجة بالقوائم المالية غير واضحة وتحتاج لشرح مطول ، هنا يتم وضع تعريف أو ملاحظة بين أقواس تتبع عناوين تلك البنود، كما قد يكون من الضروري ربط بند في أحد القوائم المالية ببند آخر في نفس القائمة . أو في قائمة أخرى، أو إجراء شرح مختصر لقيد معين أو إحالة القارئ لشرح مطول عن قيد في الهوامش .

د - **التقارير والجدول الملحقه**: وتستخدم هذه الوسيلة إذا لإظهار بعض المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب بل يستحيل إظهارها في صلب القوائم المالية وقد تستخدم هذه الوسيلة ضمن وسيلة الملاحظات والهوامش أو في صورة تقارير متممة وغير ذلك.

هـ - **تقرير مجلس الإدارة** : وهذا التقارير يعتبر متمما للقوائم المالية والذي بدونه يصعب الكثير من معلومات القوائم المالية .

و - **تقرير المراجع الخارجي** : ويعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة الإفصاح للمعلومات عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره.

خامساً : توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

يعد التوقيت المناسب صفة هامة لخاصية ملائمة المعلومات المالية فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها لذا فالإدارة بحاجة إلي الموازنة بين ميزة رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة، وحتى يكون الإفصاح مفيداً

فإنه بالإضافة إلي إشتراط أن تكون هذه المعلومات كافية وموثوقة وقابلة للمقارنة والفهم، يجب أن يتوافر التوقيت الملائم في إعدادها وعرضها وتقديمها لمستخدمي تلك المعلومات وتتناقص منفعة المعلومة وتزول إذا لم تأت في وقتها ، ولذلك حرصت قوانين الشركات في الدول المختلفة وتعليمات هيئات أسواق رأس المال العالمية أن تلتزم الشركات المدرجة في تلك الأسواق أن تقوم بإعداد وعرض هذه المعلومات خلال فترة زمنية معقولة من تاريخ إنتهاء السنة المالية أو الفترة المرحلية وتزويد هيئة الأوراق المالية بنسخ من القوائم المالية المرحلية الربع سنوية أو النصف سنوية بهدف توفير المعلومات الحديثة والمستمرة علي فترات متقاربة للمتعاملين في الأسواق المالية.